

٩٦/٠٣/١٣

• دريافت

٩٦/٩/٣٠

• تأييد

توثيق الحِكمِ المُضافةِ إلى نهجِ البلاغةِ

«من خلال شرح ابن أبي الحديد»

أحمد أميدعلي*

أحمد أميدوار**

الملخص

إنّ عدداً كبيراً من التراث في مجال الادب العربي مجهول المؤلف أو منسوب إلى عدّة أشخاص أو يشكك في نسبتها إلى مؤلف معين، لهذا قام الدارسون في حقل الأدب بإجراء أبحاث للتأكد من صحّة نسبة هذه النصوص إلى مؤلفيها، من المعايير الموضوعية الأساسية التي يمكن استخدامها لتشخيص الأساليب هي الأسلوبية الإحصائية. من طرق الأسلوبية الإحصائية هي معادلة بول التي اعتمدها هذا المقال لدراسة صحّة نسبة الحكم التي أوردها ابن أبي الحديد في المجلد العشرين من شرحه لنهج البلاغة و نسبتها إلى الإمام علي (ع). توصلت الدراسة حسب المعطيات و الأعداد الحاصلة إجراء المعادلة المذكورة لا يمكن لنا الجزم بأنّ هذه الحكم صادرة عن مصدر واحد و كما لا ترفض المعادلة نسبة كلّ الحكم المذكورة إلى الإمام علي (ع). أيضاً تدلّ النتائج على أنّه يقوى احتمال صحّة هذه النسبة إلى الإمام (ع) ويمكننا أن ندعى أنّه تصحّ نسبة أكثر هذه الحكم إليه من حيث الأسلوب ولهذا تقوى الثقة بهذه النصوص كمصدر من مصادر التشريع أو أحد المعايير في ضبط اللغات واستنباط القواعد النحوية. ما توصلنا إليه من الأعداد والأرقام يكون نتيجة النصوص المختارة المدروسة و لا ينبغي تعميم هذه النتيجة على كلّ الحكم المنسوبة إلا على سبيل الاحتياط و كذلك تحتاج صحّة نسبة هذه الحكم إلى دراسات أخرى تعتمد على معايير الأخرى.

الكلمات الرئيسية:

الأسلوب، الأسلوبية الإحصائية، معادلة بول، نهج البلاغة، شرح ابن أبي الحديد.

* أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة أراك. a_omidali@araku.ac.ir

** أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة علوم القرآن، خمين. (الكاتب المسؤول)

ahad60omidvar@gmail.com

المقدمة

الكلام عن قضية صحّة نسبة النصوص ليس حديث العهد بل يعود إلى عصور قديمة مضت و كان في تلك الأيام عبارة عن إشارات سريعة عابرة. لم تكن دراسة نسبة النصوص إلى مؤلفيها على أيدي المتقدمين و المتأخرين مقتصرة على نوع خاصّ من النصوص بل تسرّب هذا الأمر إلى كثير من التراث في الأدب العربيّ و الثقافة الإسلامية.

أول من بحث في صحّة نسبة الشعر الجاهليّ بحثاً منظماً هو الناقد البصرى الشهير محمد بن سلام الجمحي و ذلك في مقدمة كتابه (طبقات فحول الشعراء). اعتقد ابن سلام بتزييف في الشعر الجاهليّ على نطاق واسع. لفتت هذه المسألة انتباه الباحثين المحدثين من العرب و المستشرقين فتناولوا هذا الموضوع.

من النصوص التي لا تزال موضع البحث و النقاش هي ما روى عن النبي (ص) و أهل بيته الطاهرين (ع) لاسيّما على بن أبي طالب (ع). حظيت آثار الإمام على (ع) باهتمام بالغ من قبل أهل العلم و الحديث و اللغة و الأدب و البلاغة منذ القديم حتّى وقتنا الراهن. لاغرو في ذلك فهو إمام الفصحاء و سيد البلغاء و قيل في كلامه إنه دون كلام الخالق و فوق كلام المخلوقين. واجهت آثار الإمام (ع) من النشر و النظم سيلاً من الآراء المختلفة في تقييمها أو حول صحّة نسبتها.

أهمّ آثار الإمام (ع) نهج البلاغة الذي جمعه الشريف الرضى محمد بن الحسين (٢٠٦هـ). تمّ جمع نهج البلاغة سنة ٤٠٠ للهجرة ولكن جعل الشريف الرضى أوراقاً من البياض في آخر كل باب من أبواب نهج البلاغة لتكون على

حدّ قوله: «لاقتناص الشارد و استلحاق الوارد و ما عسى أن يظهر لنا بعد الغموض و يقع إلينا بعد الشذوذ» (نهج البلاغة: آخر الحكم) و بهذه الكلمات أشار إلى فسح المجال للآخرين لجمع كلام الأمير (ع) و هكذا لم يكن الشريف الرضى وحده من اهتمّ بجمع كلام الإمام على (ع) بل يذكر الباحثون حوالى عشرين كتاباً آخر جُمع و نُسب إلى الإمام (ع) بعد نهج البلاغة فنذكر هنا بعض هذه الكتب على سبيل المثال:

- ١- دستور معالم الحكم و مآثور مكارم الشيم من كلام أمير المؤمنين على بن أبى طالب (ع) تأليف أبى عبدالله بن محمد بن سلّامة بن جعفر الفقيه الشافعى المعروف بالقاضى القضاعى (٤٥٤هـ.ق).
- ٢- عيون الحكم و المواعظ و ذخيرة المتّعظ و الواعظ تأليف شيخ على بن محمد بن شاکر المؤدب الليثى الواسطى (٤٥٧هـ.ق).
- ٣- غرر الحكم و درر الكلم تأليف أبى الفتح ناصح الدين عبدالواحد بن محمد الآمدى (٥٥٠هـ.ق).
- ٤- الحكم المنثورة لابن أبى الحديد و هو موضوع دراستنا هذه و هو من الآثار التى تمّت نسبتها إلى الإمام على (ع)، الحكم المنسوبة إليه (ع) فى شرح ابن أبى الحديد على نهج البلاغة. فقد أورد ابن أبى الحديد فى مجلد العشرين من شرحه ألف حكمة أخرى ونسبها إلى الإمام على (ع) و يقول: و نحن الآن ذاكرون ما لم يذكره الرضى مما نسبه قوم إليه فبعضه مشهور عنه و بعضه ليس بذلك المشهور لكنّه قد روى عنه و عُزى إليه (ابن أبى الحديد، ١٤١٦: ٢٠ / ٢٥٢).

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية توثيق النصوص إلى دقة التحرّي و الأمانة وهذه مما كان العلماء المسلمون في العصور الماضية مشهورين بها. فهم لا يذكرون خبراً إلا ويسندونه إلى مصدره و إذا لم يكن المصدر حاضراً حال التأليف يعتذرون عن التقصير في اللفظ إذ كانوا يعتمدون على الذكراة. إذا كانت النصوص المدروسة ذات الصلة إلى الأمور الدينية تزداد أهمية توثيقها عندهم. بناءً على هذه الأهمية قاموا بوضع علوم تدرس توثيق هذه النصوص منها علم دراية الحديث، فقه الحديث، علم الرجال و... . إن هذه العلوم مما تفرّدت بها الأمة الإسلامية وهذا الأمر أيضاً يزيل الستار عن أهمية التوثيق عند المسلمين. هذا من جهة و من جهة أخرى فقد استشهد بعض الكتب النحوية من أمثال (شرح الرضى على الكافية) بكلام الإمام على (ع) في استنباط القواعد النحوية. لا غرو أن كان كلام الإمام (ع) في مقدمة ما يستشهد به ولكن مع الأسف ما دار من التشكيك حول الكلام المنسوب إليه (ع) منع غير الأسترا باذى من الاستشهاد بكلامه (ع) فهذا ممّا يدعو الباحث لإجراء هذه الدراسات الهامة. ثم إن بعض المعاجم اللغوية استشهدت بكلامه (ع) في ضبط اللغات و أيضاً استعان بعض التفاسير بكلام المعصومين (ع) في تفسير القرآن الكريم فهذا يجعل دراسة صحّة الكلام المنسوب إليهم (ع) هامة.

أمّا أهمّ من ذلك كلّهُ فنذكر أن كلام المعصومين (ع) أهمّ النصوص الدينية بعد القرآن الكريم و بما أن أقوال المعصومين (ع) مصدر من مصادر التشريع فهذا يزيد من أهمية دراسة النصوص إليهم (ع) و التأكّد عن صحّة نسبتها.

سابقة الدراسة:

خلفية البحث حول توثيق النصوص عند المسلمين مجال استقرت قواعده في الدراسات و البحوث الأدبية منذ زمن قديم. سبق علماء الإسلام في هذا الميدان، ذلك لأن أقدم نصّ عني المسلمون بتوثيقه هو كتاب الله. فقد انتهج زيد بن ثابت في جمع القرآن خطة رشيدة في غاية الدقة و الإحكام لأنه لم يكتف في هذا بما حفظ في قلبه و لا بما كتبه بيده و لا بما سمعه بأذنه بل أخذ على نفسه أن يعتمد على مصدرين أولهما ما كان محفوظاً في صدور الرجال و ثانيهما ما كتب بين يدي رسول الله (ص) (بدر، ١٤٠٦: ٣٥).

أيضاً من النصوص القديمة التي اهتم المسلمون بتوثيقها هي الأشعار الجاهلية. اهتم العرب برواية الشعر و قد كثرت الأشعار المروية و دار الشكّ حول عدد من القصائد. أدرك عدد من العلماء ذوى البصيرة بالشعر ضرورة توثيق هذه النصوص الشعرية لأنّ المفسرين و اللغويين كانوا يستعينون بها في تفسير القرآن الكريم و استنباط قواعد اللغة العربية فلذلك انصبت جهودهم على توثيقها و لم يكتفوا بما وصل إليهم مروياً أو مكتوباً بل خرجوا إلى بادية في الجزيرة العربية و أخذوا اللغة و الأشعار من أفواه العرب و كان التنافس بين مدرستي البصرة و الكوفة في هذا شديداً (الخضيرى، ١٩٩٩: ١٩١).

كان توثيق النصوص دأب العلماء المسلمين في العصور التالية فإذا رأوا نصوصاً نسبت على سبيل الخطأ إلى غير مؤلفيها يحاولون توثيقها. من أمثال ذلك ما فعله البغدادي في إنكار نسبة بيت أورده التبريزي في شرح ديوان أبي تمام و نسبه إلى العرجي و هو قوله:

أومت بكفيها إلى الهودجِ لولاك هذا العام لم أحججِ

قد صحح البغدادي نسبته إلى عمر بن أبي ربيعة لا إلى العرجي (تبريزي، ٢٠٠٥: ١ / ٣٠٠). وهكذا كان العلماء يحاولون قديماً توثيق النصوص التأكيد عن صحة نسبتها. وقد امتدت جذور هذا الأمر إلى عصرنا الحاضر حيث أجرى الدكتور سعد مصلوح بحثاً لتوثيق أشعار أحمد شوقي معتمداً فيه على معادلة (بول) (مصلوح، ١٩٩٣: ١٠٩-١٧٣). أيضاً يمكننا أن نشير إلى بحث أجراه الدكتور حامد صدقي وإلهه مسيح خواه حول توثيق قصيدة لامية العرب للشنفرى واعتمداً على بحثهما في هذا، على المعادلة الأسلوبية (كيوسام) التي تدرس طول الكمي للكلمات والجملات لتشخيص أسلوب المؤلفين وللتأكد من صحة نسبتها (مسيح خواه و صدقي، ١٣٩٢: ١٦٦-١٩١).

ولكن بالنسبة إلى توثيق الكلام المنسوب إلى الإمام على (ع) فقد أفردنا قسماً خاصاً في الصفحات التالية وأضنا بشرح معايير الباحثين وآرائهم. أمّا بالنسبة إلى الحكم الماثورة في شرح ابن أبي الحديد والمنسوبة إلى الإمام على (ع) في شرح ابن أبي الحديد فما وجدنا بحثاً مستقلاً درس صحة هذه النسبة كما لم نعتز على إشارات حول هذا الموضوع في الكتب الأخرى إلا ما قال جامعها ابن أبي الحديد بهذه الكلمات: نحن الآن ذاكرون ما لم يذكره الرضى مما نسبه قوم إليه فبعضه مشهور عنه و بعضه ليس بتلك الشهرة لكنه قد روى عنه و عزى إليه (ابن أبي الحديد، ١٤١٦: ٢٠ / ٢٥٢).

فخلو خزانات المكتبات و أوراق الكتب من بحوث تدرس صحة نسبة هذه الحكم هو الدافع الرئيس لإجراء هذا البحث و الدافع الآخر هو أهمية هذا الموضوع من الجهات المختلفة التي ذكرناها آنفاً. فلذلك يهدف هذا المقال إلى دراسة هذا الموضوع معتمداً معادلة عالم الإحصاء الإنجليزي الشهير (بول).

أسئلة الدراسة:

واجه هذا البحث بعض الأسئلة هي:

١ - على أساس معادلة يول إلى أي مدى يمكننا التسليم بصحة هذه الحكم كمصدر من مصادر التشريع أو كمعيار في ضبط اللغات و استنباط القواعد النحوية و اللغوية؟ ٢- هل يمكن التأكد من صحة نسبة هذه الحكم إلى الإمام (ع) باستخدام معادلة يول وحدها أو بعبارة أخرى إلى أي مدى تمكن الثقة بهذه المعادلة في تشخيص نسبة الحكم المنسوبة إلى أميرالمؤمنين(ع). للإجابة عن هذين السؤالين قمنا باستخدام معادلة عالم الإحصاء الإنجليزي يول و سنتكلم عن هذه المعادلة في السطور الآتية و كيفية تطبيقها على العينات المختارة.

معايير الباحثين في دراسة صحة الكلام المنسوب إلى الإمام علي (ع):

اهتم كثير من الباحثين بدراسة الكلام المنسوب إلى الإمام علي (ع). ينقسم الكلام المنسوب إليه (ع) إلى القسمين: النثر و النظم. فأما بالنسبة إلى الكلام المنثور المنسوب إليه (ع) فقد ركزت الدراسات على نهج البلاغة. ففي هذا المجال نرى بعض الباحثين يجانبون الانصاف و يطعنون في كل ما ينتمي إلى الشيعة و ليس هذا إلّا نتيجة الدخول في سجن التعصب. فأول من نسب نهج البلاغة إلى الشريف الرضي و أنكره عن الامام علي هو ابن خلكان (٦٨١هـق) (ابن خلكان، ١٣٦٤: ٣ / ٣١٣) و ممن شككوا في صحته نسبة نهج البلاغة إلى الإمام (ع)، اليافعي (٧٨٦هـق) و الذهبي (٧٤٨هـق) و ابن حجر العسقلاني (٨٢٥هـق) و ابن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـق) (زيني وند، ١٤٣١: ٩٣).

ثم جاء العصر الحديث و طعن شوقي ضيف في كل ما ينتمي إلى الشيعة و

الأدب الشيعي منه نهج البلاغة. و ذهب في بعض آثاره إلى أن نهج البلاغة من صنع الشريف الرضى و انكر نسبتها للإمام (ع) (ضيف، ١٩٦٣: ١٢٨) و (ضيف، ٢٠٠٥: ٦١). من المعاصرين الذين حذوا حذوه في هذا التشكيك هم أحمد أمين (أمين، ١٩٦٩: ١٤٨-١٤٩) و جرجى زيدان (زيدان، ١٩١١: ٢/ ٣٣٣) و خير الدين الزركلى (الزركلى، ١٩٩٠: ٢٧٨/٤) و عباس محمود العقاد (العقاد، د.ت: ٩٨-١٠١) و أحمد حسن الزيات (الزيات، ٢٠٠٥: ٢٠٨-٢٠٩) و حنا الفاخورى (الفاخورى، ١٣٨٠: ٣٢٣).

إذا ما درسنا المعايير التى اعتمدها فى إصدار آرائهم فتراها تتجلى فى الأمور التى لخصها الدكتور تورج زينى وند و ترتبها هنا فى الأقسام التالية:

١- معيار محتوى نهج البلاغة:

أ- فى نهج البلاغة من التعريض بالصحابة ما لا يمكن صدوره عن الإمام على (ع).

ب: فى الكتاب الأفكار العميقة و استعمال المصطلحات الفلسفية كالأين و الكيف و و هذا لا يتناسب مع عصر الإمام (ع) (زينى وند، ١٩٣١: ٩٤)

ج: فى الكتاب عبارات تنبىء أن الإمام علياً (ع) عالم بالغيب و هذا الأمر بعيد عن رزائنه و أخلاقه الرفيعة (الفاخورى، ١٣٨٠: ٣٢٢-٣٢٣).

٢- معيار الأسلوب:

أ: فى الكتاب من السجع و الترميق اللفظى و آثار الصنعة ما لم يعهده عصر على (ع) و إنما طراً على أساليب الكتابة فى أواخر العهد الأموىّ و فى العهد العباسيّ.

ب: استعمال الطريقة العددية فى شرح المسائل و فى تقسيمات الفضائل و

الردائل و ... هذا لم يُعرف عند العرب إلّا بعد ترجمة كتب اليونان و الفرس (زيني وند، ١٤٢٣: ٩٤). ثمّ جاء كثيرٌ من العلماء المتقدّمين و المتأخريين و أنكروا أدلّة هؤلاء و ألفوا كتباً قيّمة في الردّ عليهم و في هذا اعتمدوا على المعايير التالية:

١- تبيين أسناد نهج البلاغة قبل الشريف الرضي: فقد ألفوا على أساس هذا المعيار كتباً قيّمة كثيرة يمكننا أن نشير منها إلى (مصادر نهج البلاغة و أسانيدها) لعبدالزهراء الحسيني و (ما هو نهج البلاغة) لهبة الدين الشهرستاني و (مدارك نهج البلاغة) للشيخ هادي آل كاشف الغطاء و هناك كثيرٌ من أمثال هذه الكتب لولا ضيق المجال لأفضنا بذكرها.

٢- معيار الأسلوب: كما قلنا آنفاً إنّ عليّ حاجي خاني ألف كتاباً عنوانه «أصالة نهج البلاغة من منظور الدراسة الموضوعية الأسلوبية» و على أساس هذا المعيار تأكّد عن صحّة نسبة نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (ع).

٣- عدم الاستدلال الصحيح من قبل المشكّكين: حاول بعض الباحثين من أمثال تورج زيني وند أن يؤكّد على صحّة انتساب نهج البلاغة إلى الإمام (ع) و يردّ على الذين يطعنون في صحّته على أساس أنّهم لم يراعوا في إصدار آرائهم منهجاً علمياً فهو يرى أنّ مجمل الدوافع عندهم كان محصوراً في العصبية و الخصومة و الأوهام و الميول النفسية دون ان تكون لهم الحجة البالغة (زيني وند، ١٤٣٢: ٩١ و بعدها). و هذا هو ما يراه الدكتور زكي مبارك حيث يقول: إنّ تلك الشكوك حول نهج البلاغة قامت جميعاً على أساس النزعات المذهبية (مبارك، ١٩٣٤: ١/ ٢٠٧).

إن صحّة نسبة نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (ع) معلومة على أساس التواتر

فى إسناده بما نقله المؤرخون من الشيعة و السنة فيبدو أن آراء الذين يرفضون أو تشكّون فى صحّة نسبة نهج البلاغة تمتاز بالنزعة الطائفية المذهبية و العصبية الفكرية.

و أمّا بالنسبة إلى الكلام المنظوم إلى الإمام على (ع) فنرى العلماء من الشيعة و السنة يرفضون صحّة نسبة أكثر هذه الأشعار إليه (ع) و يعتمدون فى هذا على المعايير التالية:

- ١- معيار الزمن: رفض محمد الباقر المحمودى على أساس هذا المعيار صحّة نسبة أكثر الأشعار المنسوبة إلى الإمام (ع) (محمودى، ١٣٧٦: ٥١٩).
- ٢- معيار العصمة: رفض بعض العلماء صحّة نسبة بعض الأشعار إلى أمير المؤمنين على (ع) على أساس معيار العصمة لأنّ فى بعض أشعار الديوان المنسوب إليه (ع) مدح القبائل و روح المفاخرة الشخصية التي لا يتناسب مع أخلاق الإمام (ع) (مهريزى، ٢٠١٠: ٢٧٧).
- ٣- معيار التواتر: رفض الأستاذ حسن زاده آملى صحّة نسبة أكثر أشعار الديوان معتمداً على معيار التواتر لأنّه يرى أن كثيراً من هذه الأشعار بيان لروايات عنه (ع) نظمها الآخرون و بما أن المضمون كان للأمير (ع) فقد نسبوها إليه (حسن زاده آملى، د.ت: ٢١) و على أساس هذا المعيار يعتقد ابن هشام الأنصارى أن الأبيات الموجودة فى الديوان قالها رجل من المسلمين غير على بن أبى طالب (ع) (ابن هشام، د.ت: ١٩٦).
- ٤- معيار الأسلوب: رفض الشيخ المفيد صحّة نسبة أكثر الأشعار المنسوبة إلى الإمام (ع) على أساس النفس الشعريّ و أسلوب الأشعار الموجودة فى الديوان لأنّ فصاحتها و بلاغتها تختلف عن سائر أقواله (ع) مثل الخطب و

الرسائل و الحكم (حسن زاده آملی، د.ت: ٢١). كذلك أجرينا بحثاً بعنوانه «دراسة أسلوبية في صحّة نسبة الديوان المنسوب إلى الإمام علي (ع) علي أساس معادلة يول» (اميدوار و اميدعلي، ١٤٣٦: ٥٩-٨١) و بعد البحث والاستقصاء وصلنا إلى أنّه لا يمكن لنا الوثوق بصحّة نسبة أكثر هذه الأشعار إليه (ع) كما لا يمكن رفض صحّة نسبة بعضها إليه.

٥- معيار الخطأ في تشابه الاسمين: يؤكّد جلال الدين الآشتياني على رأى الشيخ المفيد و يقول إنّ تشابه الاسمين بين علي بن أبي طالب (ع) و علي ابن أبي طالب القيرواني هو السبب في خطأ المحققين في نسبة بعض الأشعار إلى الإمام علي (ع) (شريف دارابي شيرازي، ١٣٧٢: ١٩١).

٦- معيار وزن الشعر: يرى بعض العلماء من أمثال الجاحظ أنّ علياً (ع) لم ينشد إلّا الرجز (الكيدري، ١٣٧٣: ٧) و يؤكّد الشيخ المفيد على هذا الرأى و يقول إنّ الرجز كان سنة أبطال العرب في الحروب (حسن زاده آملی، د.ت: ٢١) و هكذا يرفضان صحّة نسبة الأشعار التي أنشدت في البحور الأخرى.

كما رأينا أنّ للعلماء معايير مختلفة في دراسة صحّة الأشعار المنسوبة إلى الإمام (ع) و أنكرت الدراسات صحّة نسبة معظم الأشعار المنسوبة إليه (ع) و لذلك تضعف الثقة بهذه الأشعار كمصدر من مصادر التشريع أو كمعيار في ضبط اللغات و استنباط القواعد النحوية و اللغوية.

وأما بالنسبة إلى الحكم المنشورة التي أوردها ابن أبي الحديد في المجلد الأخير من شرحه فلم نعثر على بحث يكشف لنا صحّة نسبتها لذلك اخترنا دراستها و اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الأسلوبى الإحصائى الذى يهتمّ بالكمّ فى إصدار آرائه النقدية و اخترنا من هذا المنهج، معادلة يول الإحصائية

التي سنعرّفها في السطور الآتية. لا يزال المجال فسيحاً للدراسات الأخرى بناء على المعايير الأخرى.

مراحل إجراء معادلة يول: أ- كيفية تطبيق المعادلة ب- تحديد العيّات المدروسة ج- نتائج القياس د- تحليل النتائج.

١-١ كيفية تطبيق المعادلة

ابتكر هذه المعادلة عالم الإحصاء الانجليزي الشهير يول^١ و طوّرها و استخدمها في تمييز أساليب المنشئين و الكشف عن جوانب الغموض في نسبة النصوص المجهول المؤلف أو غير ذات النسب الصريح إلى مؤلفيها. جعل الدكتور سعد مصلوح هذه المعادلة ملائمة لروح النصوص العربية و ذلك في تحقيق نسبة الشوقيات المجهولة و القصائد الروحية إلى الشاعر أحمد شوقي و جعل هذه (مصلوح، ١٩٩٣: ١٠٩ - ١٧٣).

مجال المفردات و استخدامها أكثر أنواع الظواهر اللغوية التي تشكل أسلوب المنشئ و لهذا اتجهت معظم المقاييس الهادفة إلى تحقيق نسبة النصوص إلى أصحابها نحو قياس المفردات و استخدامها بطرق مختلفة و قد أسهم في صياغة هذه المقاييس عدد من اللغويين منهم بيير جيرو^٢ و جوزفين مايلز^٣ و غيرهما. من بين الخصائص الأسلوبية التي حظيت بالاهتمام خاصة تكرارية المفردات و هذه هي الخاصية التي ابتكر يول مقياسه بهدف تحديدها كملمح أسلوبى (المصدر نفسه: ١٢١).

يمتاز هذا المقياس بميزة مهمة في تحليل الأساليب بحيث لا تتأثر نتائجه الإحصائية بطول العمل المدروس و من ثم أصبح من الممكن مقارنة أعمال

تختلف في طولها دون تأثر المقارنة إحصائياً ويزيد من أهمية هذه الميزة أن النصوص المدروسة تفرض نفسها على الباحث كما هي فلا حيلة له في إختيار الطول المناسب للفحص بل عليه أن يتقبلها على ما هي عليه و من هنا كان هذا المقياس من أكثر المقاييس توافقاً مع طبيعة النصوص المجهول المؤلف (المصدر نفسه: ١٢٢). و مع هذه الميزة حرصاً على الدقة و الصحة اخترنا قدراً مناسباً من النصوص المدروسة.

أقام يول فكرة المقياس على أساس إن كل مؤلف أو أديب لا حيلة له في تكرار المفردات بفئات مختلفة و هذه الفئات من المفردات ذات التكرار المتباين تختلف عادة من منشى إلى آخر و ينشأ عن هذه الحقيقية أن يختلف التوزيع التكرارى^٤ لفئات المفردات. فهناك فئة للكلمات التي ترد في النص مرة واحدة و فئة للكلمات التي ترد في النص مرتين و أخرى للتي ترد ثلاث مرّات و هكذا (المصدر نفسه: ١٢٣).

١-٢: المادة الخاضعة للمقياس

استبعد يول أن يقوم حساب الخاصية على أساس تكرارية الأدوات أو الحروف أو الضمائر و اختص الاسم^٥ من أقسام الكلم باعتبار أن تكرارته من أبرز السمات الدالّة على المنشى و اختار من الأسماء نوعاً محدداً هو الاسم العامّ مستبعداً بذلك أسماء أعلام الأشخاص و الأماكن و ما استعمل من الاسماء استعمال الصفة (المصدر نفسه: ١٢٤).

لا ينبغي أن نستنتج مما قلناه أن فصيلة الاسم هي وحدها جديرة بأن تكون مادة للمقياس بل إن الصفات و الأفعال و الظروف جميعها يمكن أن تحقق

المراد من تمييز الاساليب بقياسها، لكن اللغة العربية تختلف عن اللغة الانجليزية فقد وضع يول كل ما سوى الأفعال و الحروف فصيلة الاسماء بحيث يشمل مفهوم الاسم أسماء الأعلام و الذوات و المعاني و الأسماء الموصولة و أسماء الإشارة و أسماء الأفعال و الظروف كما أن علم النحو لا يميّز بين الاسم و الصفة في مبحث أقسام الكلم. لذاك حدّد سعد مصلوح تحديداً أفضل للمادة المقيسة على هذا النحو:

- ١- استبعد سعد مصلوح أعلام الأماكن و الأشخاص.
 - ٢- استبعد الضمائر و أسماء الإشارة و الاسماء الموصولة.
 - ٣- استبعد الصفات القياسية كاسم الفاعل و اسم المفعول و صيغ المبالغة و اسم التفضيل و الصفة المشبهة.
- التنبيه: لكن ما جاء على صيغة الوصف استعمل استعمال الأسماء ندخله في الاحصاء من أمثال: الشاعر و الخطيب و ...
- ٤- تنبيه الاسم أو جمعه لا تعدّ تكراراً للاسم المفرد بل كلّ منهما يعدّ على حدّه لذلك لا يكون لفظ تلاميذ و لفظ تلميذين تكراراً لكلمة تلميذ.
- التنبيه: إذا تعددت صيغ جموع التكسير فإنّ تكرار كلّ منها يُحسب مستقلة عن الأخرى لذلك لا تُعدّ كلمة أعين تكراراً لكلمة عيون.
- ٥- تدخل في عداد الأسماء بالاضافة إلى الاسم العام، المصادر و أسماء الزمان و المكان و الآلة و المرّة و الهيئة و أسماء الأعداد و الموازين و المكايل و المقاييس و الجهات و الأوقات.
- حرصاً على موضوعيّة البحث و دقّته أضفنا هذه الشروط على الشروط المذكورة:

- ٦- اختلاف الاسم تذكيراً وتأييماً لا يعدّ تكراراً و لو كان لفظهما واحداً مثل كاتب و كاتبة أو غير واحد مثل رجل و امرأة.
- ٧- لاتعدّ الكلمات الملحقة ببياء النسبة و بياء المصدر الصناعي تكراراً بالنسبة لأصل الكلمة مثل انسان و انسانيّ و انسانية.
- ٨- لاتعدّ الكلمات المشتركة لفظاً تكراراً للأخرى مثل عين بمعنى منهل و عين بمعنى الجهاز البصرى فى جسم الانسان.

٣-١: إحصاء المفردات و تصنيفها

لحساب الخاصية نحتاج إلى إحصاء المفردات الخاضعة للقياس و تصنيفها يتم هذا الأمر من خلال المراحل التالية:

- ١- كتابة كل إسم يرد لأول مرة فى بطاقة مستقلة مع كتابة المادة الأصلية للإسم على طريقة المعاجم فى الزاوية العليا من البطاقة.
- ٢- الإشارة إلى كل تكرار للإسم بعلامة معينة على البطاقة الخاصة به.
- ٣- ترتيب البطاقات تبعاً لمادة الإسم على طريقة المعجم لتسهيل مراجعة التكرارات و التأكد من تسجيلها فى البطاقات الخاصة بها.
- ٤- بعد الإنتهاء من حصر جميع الأسماء و تكراراتها نصنّف الأسماء حسب فئات تكرارها و نجمع البطاقات التى تتضمن كلمات وردت مرّة واحدة معاً ثم الكلمات التى وردت مرتين ثم التى وردت ثلاث مرّات و الخ.
- ٥- نقوم بإحصاء عدد البطاقات التى تتألف منها كل فئة و هكذا نصل إلى التوزيع التكرارى للمفردات.
- نؤكّد على هذه الحقيقة الهامّة و هى أن الذى يهّمنا هنا هى أعداد الكلمات

في كلِّ فئة و ليس ذوات الكلمة و على أساس هذه الأعداد نقوم بالعمليات الحسابية كالجمع و الطرح و الضرب و القسم.

١-٤: معادلة يول لحساب الخاصية:

بعد أن قمنا بإجراء الخطوات الخمس المذكورة نحتاج لإجراء حساب الخاصية للقيام بمجموعة من العمليات الحسابية و ذلك للتوصّل إلى القيم التي سندخلها في معادلة يول و هذه العمليات هي:

١- ضرب الفئة و سنرمز لها بالرمز (س) \times عدد الكلمات المكونة للفئة و سنرمز لها بالرمز (ع). أي: س \times ع.

٢- ضرب مربع الفئة و سنرمز لها بالرمز (س٢) \times عدد الكلمات المكونة للفئة (ع). أي: (س٢) \times ع.

٣- إيجاد مجموع القيم الناتجة من العمليات (١) على مستوى النصّ كلّه و رمزه عندنا (مج١).

٤- إيجاد مجموع القيم الناتجة من العمليات (٢) على مستوى النصّ كلّه و رمزه عندنا (مج٢).

٥- نطرح نتيجة العملية (٣) من نتيجة العملية (٤) و نصل إلى مجموع الفروق و سنرمز له بالرمز (مج الفروق).

٦- يقسم (مج الفروق) على مربع (مج١) أي على (مج١)٢.

٧- نضرب خارج القسمة من العملية (٦) \times ١٠٠٠٠ للتفادي من الكسور العشرية الطويلة.

٨- حاصل الضرب من العملية (٧) يمثّل الرقم الدالّ على الخاصية المراد حسابها.

بعد إجراء هذه المراحل يمكننا إعمال المعادلة على النحو التالي:

$$\frac{\text{مج ١} - \text{مج ٢}}{\text{ك}} = ١٠٠٠٠ \times$$

$$\text{ك} = \frac{\text{مج ١} - \text{مج ٢}}{١٠٠٠٠}$$

العينات المدروسة:

اشتملت العينات المدروسة على:

١- حكم نهج البلاغة: سبعة آلاف كلمة من الحكم الواردة في نهج البلاغة.

(نهج البلاغة: الحكم)

كتاب نهج البلاغة من جمع أبي الحسن محمد بن حسين موسى المشهور بالسيّد الرضى (٤٠٦هـ) (نجاشى، ١٤٠٧: ٣٩٨) يُعدّ من النصوص الروائية الشيعية و ذا صبغة أدبية وبلاغية. حظى هذا الكتاب من الأهمية و الشأن بما لم يحظ به كتاب غيره على مرّ العصور و أصبح له من الشروح ما بلغ ٧٥ شرحاً فى حساب بعض المؤلفين (الأمينى، ١٣٦٥: ٤ / ١٦٤-١٦٩) و ١٠١ من الشروح فى حساب مؤلف آخر (الحسينى، ١٣٩٥: ١ / ٢٤٨-٣١٣) و ليس غريباً أن يكون لنهج البلاغة كل هذه الأهمية لأنّه كتاب الإمام الأوّل للشيعّة و من جهة أخرى كما يقول الشيخ محمد عبده: و ليس فى أهل اللّغة إلا قائل بأنّ كلام الإمام على بن أبى طالب هو أشرف الكلام و أبلغه بعد كلام الله و كلام نبيه و أغزره مادة و أرفعه أسلوباً و أجمعه لجلال المعانى (عبده، ١٩٩٦: ١ / المقدمة).

٢- الحكم الواردة في شرح ابن أبي الحديد: سبعة آلاف كلمة من الحكم المنسوبة إلى الإمام علي بن أبي طالب (ع) الواردة في كتاب شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد. (ابن أبي الحديد، ١٤١٦: ٢٠ / ٢٥٥ و ما بعدها).

إنّ نسخة المؤلف قد تتكرر و لا يمكن القطع بها ما لم ينصّ هو عليها و ليس وجود خطّ المؤلف على النسخة دليلاً على أنّها النسخة الأم بل إنّ الأمر كلّه أمر اعتباري لا قطعي و كان الأمر بالنسبة إلى الشريف الرضي في جمع نهج البلاغة هكذا و إنّ نسخة النهج تكررت. ذكر ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة أنّ الرضي ختم كتاب نهج البلاغة بهذا الفصل و كتبت به نسخ متعددة ثم زاد عليه. ذكر ابن أبي الحديد فصولاً من هذه الزيادات و عقّب عليها بقوله: و أعلم أنّ الرضي - رحمه الله - قطع كتاب نهج البلاغة على هذا الفصل و هكذا وجدت النسخة بخطّه (نفسه: ٣٧٨/ ٤ و ٥٠٦) آخر حكمة أوردتها الرضي في نهج البلاغة قوله (ع): إذا احتشم المؤمن أخاه فقد فارقه (نهج البلاغة: الحكم) و قال بعدها: و هذا حين انتهاء الغاية بنا قطع المنتزع من كلام أمير المؤمنين (ع) حامدين لله سبحانه على ما منّ به من توفيقنا لضمّ ما انتشر من أطرافه و تقريب ما بعد من أقطاره... و مقررّين العزم كما شرطنا أولاً على تفضيل أوراق من البياض في آخر كل باب من الأبواب لتكون لاقتناص الشارد و استلحاق الوارد و ما عسى أن يظهر لنا بعد الغموض و يقع إلينا بعد الشدوذ (نفسه: آخر الحكم). يقول ابن أبي الحديد نفسه: ثم وجدنا نسخاً كثيرة فيها زيادات بعد هذا الكلام للشريف الرضي قيل: إنّها وجدت في نسخة كتبت في حياة الرضي - رحمه الله - و قرئت عليه فأضاها و أذن في إلحاقها بالكتاب (ابن أبي الحديد، ١٤١٦: ٣٧٨/ ٤).

و هذا الأمر ليس غريباً و لانادراً بل أمثال ذلك كثيرة منها مارواه ابن نديم في الكلام على كتاب الياقوت لأبي عمر الزاهد (٣٤٥هـ) ذكر أن هذا الكتاب في ستّ صور قضى مؤلفها في تأليفها ما بين سنتي ٣٢٦ و ٣٣١ الهجرية و أيضاً هو يقول في كتابه الفهرست على أن نوادر الشيباني ثلاث نسخ: كبرى و صغرى و وسطى و كذا أنوار الكسائي ثلاث نسخ (ابن نديم، ١٣٤٨: ٨٢ و ١١٣).
فقد أورد ابن أبي الحديد في المجلد العشرين من شرحه ألف حكمة أخرى و نسبه إلى الإمام على (ع) و يقول: و نحن الآن ذاكرون ما لم يذكره الرضى مما نسبه قوم إليه فبعضه مشهور عنه و بعضه ليس بذلك المشهور لكنّه قد روى عنه و عُزى إليه و بعضه من كلام غيره من الحكماء ولكنّه كالنظير لكلامه و المضارع لحكمته و لما كان ذلك متضمناً فنوناً من الحكمة نافعة رأينا ألا نُخلى هذا الكتاب عنه لأنّه كالتكملة و التتمة لكتاب نهج البلاغة (ابن أبي الحديد، ١٤١٦: ٢٠ / ٢٥٢). إن ابن أبي الحديد نفسه لا يطمئن في صحة هذه الحكم و يشكّ فيها. لذلك رأينا من المناسب أن تقدّم بحثاً لتحقيق نسبة هذه الحكم أو تقريبها أو نفيها عن الإمام على (ع) و هذا على أساس الكشف عن الجانب اللغوى و الأسلوبى لكلامه (ع).

نتائج الدراسة:

وصلت نتائج إجراء المراحل التالية إلى الأعداد و الأرقام التي تبيّنت في الجداول التالية:

الجدول ١- حكم نهج البلاغة

عدد الكلمات المكونة للفئة	الفئة	عدد الكلمات المكونة للفئة	الفئة
١	١٤	٥٧٦	١
١	١٥	١٧٦	٢
١	١٦	٦١	٣
٢	١٧	٣٦	٤
١	١٨	٢١	٥
٢	٢١	١٥	٦
١	٢٢	٢	٧
١	٢٤	٥	٨
١	٢٥	٤	٩
١	٢٦	٣	١٠
١	٣٠	٦	١١
١	٣١	٢	١٢
١	٣٨	١	١٣

توضيح الرموز الواردة في الجدول (١):

الفئة: إنّما تعني من رمز الفئة عدد تكرار أسماء العينات. الفئة (١) تعني الأسماء التي تكررت مرة واحدة والفئة (٢) تعني الأسماء التي تكررت مرتين والفئة (٣) تعني الأسماء التي تكررت ثلاث مرّات وقس على هذا حتّى الفئة (٣٨).
عدد الكلمات المكوّنة للفئة: إنّما المراد من الأرقام الواردة في خانة عمود هذا المصطلح هي عدد الكلمات التي تكررت حسب الفئات. مثلاً عدد

٥٧٦ في الخانة الأولى من عمود (عدد الكلمات المكوّنة للفئة) الذي يقع أمام الفئة (١) يدلّ على أنّ في النصّ المدروس ٥٧٦ اسماً تكرر مرةً واحدةً وعدد ١٧٦ في الخانة الثانية من عمود (عدد الكلمات المكوّنة للفئة) الذي يقع أمام الفئة (٢) يدلّ على أنّ في النصّ المدروس ١٧٦ اسماً تكرر مرتين وقس على هذا حتّى نهاية الجدول. هذه الأعداد هي ما تُسمّى بالتوزيع التكراري للمفردات "Distribution sample frequency" الأعداد الواردة في الجدول (١) تساعدنا في إعمال الجدول (٢). على أساس الجدول الثاني نصل إلى الأرقام اللازمة لمعادلة يول.

الجدول ٢ - حكم نهج البلاغة

الفرق	مربع الفئة × عدد الكلمات س × ٢ ع	مربع الفئة س ^٢	الفئة × عدد الكلمات س × ع	عدد الكلمات (ع)	الفئة (س)
----	٥٧٦	١	٥٧٦	٥٧٦	١
٣٥٢	٧٠٤	٤	٣٥٢	١٧٦	٢
٣٦٦	٥٤٩	٩	١٨٣	٦١	٣
٤٣٢	٥٧٦	١٦	١٤٤	٣٦	٤
٤٢٠	٥٢٥	٢٥	١٠٥	٢١	٥
٤٥٠	٥٤٠	٣٦	٩٠	١٥	٦
٨٤	٩٨	٤٩	١٤	٢	٧
٢٨٠	٣٢٠	٦٤	٤٠	٥	٨
٢٨٨	٣٢٤	٨١	٣٦	٤	٩
٢٧٠	٣٠٠	١٠٠	٣٠	٣	١٠
٦٦٠	٧٢٦	١٢١	٦٦	٦	١١
٢٦٤	٢٨٨	١٤٤	٢٤	٢	١٢
١٥٦	١٦٩	١٦٩	١٣	١	١٣

الفرق	مربع الفئة×عددالكلمات س×٢ع	مربع الفئة س٢	الفئة×عدد الكلمات س×ع	عددالكلمات (ع)	الفئة (س)
١٨٢	١٩٦	١٩٦	١٤	١	١٤
٢١٠	٢٢٥	٢٢٥	١٥	١	١٥
٢٤٠	٢٥٦	٢٥٦	١٦	١	١٦
٥٤٤	٥٧٨	٢٨٩	٣٤	٢	١٧
٣٠٦	٣٢٤	٣٢٤	١٨	١	١٨
٣٩٩	٤٤١	٤٤١	٤٢	٢	٢١
٤٦٢	٤٨٤	٤٨٤	٢٢	١	٢٢
٥٥٢	٥٧٦	٥٧٦	٢٤	١	٢٤
٦٠٠	٦٢٥	٦٢٥	٢٥	١	٢٥
٦٥٠	٦٧٦	٦٧٦	٢٦	١	٢٦
٨٧٠	٩٠٠	٩٠٠	٣٠	١	٣٠
٩٣٠	٩٦١	٩٦١	٣١	١	٣١
١٤٠٦	١٤٤٤	١٤٤٤	٣٨	١	٣٨
مج الفروق: ١١٣٧٣	مج ٢: ١٣٣٨١		مج ١: ٢٠٠٨		

توضيح الرموز الواردة في الجدول (١):

الفئة: شرحها آنفاً. راجع إلى ذيل الجدول (١).

س: هورمز لمصطلح (الفئة) و ما هو إلا للاختصار.

عدد الكلمات: شرحها آنفاً. راجع إلى ذيل الجدول (١).

ع: هو رمز لمصطلح (عدد الكلمات) و ما هو إلا للاختصار.

الفئة × عدد الكلمات: يذكر في خانات هذا العمود، العدد الحاصل من

ضرب (عدد الكلمات) على عدد مرّات تكرارها. مثلاً هناك ٥٧٦ اسماً تكررّ

مرة واحدة و بناءً على ما قلناه يضرب ٥٧٦ على ١ (١×٥٧٦) و تُكتب النتيجة في الخانة الأولى من هذا العمود وعدد الكلمات التي تكررت مرتين ١٧٦ فيضرب هذا العدد على ٢ (٢×١٧٦) و تُكتب النتيجة في الخانة الثانية من هذا العمود وقس على هذا حتى نهاية العمود.

س×ع: هو رمز لمصطلح (الفئة × عدد الكلمات) ما هو إلا للاختصار. مربع الفئة: المراد من هذا المصطلح ضرب الأعداد الواردة في خانة عمود الفئة على نفسها مثلاً $١=١×١$ و $٤=٢×٢$ و قس على هذا.

س٢: هو رمز لمصطلح (مربع الفئة) ما هو إلا للاختصار. مربع الفئة × عدد الكلمات: الأعداد المذكورة في خانة هذا العمود نتيجة ضرب الأعداد المذكورة في خانة عمود مربع الفئة على الأعداد المذكورة في خانة عمود الكلمات.

س٢×ع: رمز لمصطلح (مربع الفئة × عدد الكلمات) لمجرد الاختصار. الفرق: الأعداد المذكورة في خانة عمود الفرق هي نتيجة طرح الأعداد الحاصلة من عمود (مربع الفئة × عدد الكلمات) من الأعداد الواردة في خانة عمود (عدد الكلمات).

مج١: هو اختصار لمصطلح (المجموع ١) والعدد المذكور في هذه الخانة هو نتيجة جمع كل الأعداد الواردة في خانة عمود (الفئة × عدد الكلمات).

مج٢: هو اختصار لمصطلح (المجموع ٢) والعدد المذكور في هذه الخانة هو نتيجة جمع كل الأعداد الواردة في خانة عمود (مربع الفئة × عدد الكلمات).

مج الفروق: هو اختصار لمصطلح (مجموع الفروق) والعدد المذكور في هذه الخانة هو نتيجة طرح (مج ١) من (مج ٢).

هذه الأعداد الثلاثة أي (مج ١) و (مج ٢) و (مج الفروق) هي ما تستخدم

لإجراء معادلة يول التي نشرها في التالي. فهكذا نستفيد من المعلومات الواردة في الجدول (١) وهي ما تسمى بالتوزيع التكراري للمفردات لرسم الجدول (٢) الذي يساعدنا بالأرقام اللازمة لمعادلة يول.

شرح معادلة يول: لإجراء هذه المعادلة نضرب عدد (مج ١) على نفسه ثم نقسم عدد (مج الفروق الذي يكون نتيجة طرح مج ١ من مج ٢) عليه ثم ستكون النتيجة عدداً كسرياً طويلاً وللتفادي من هذه الكسور العشرية الطويلة نضربها على عدد ١٠٠٠٠ فهكذا يكون العدد الحاصل أوضح للقارئ. النتيجة الحاصلة من إجراء هذه المراحل هي خاصية تكرارية المفردات التي سنرمز لها بالرمز (ك). لا بدّ من القول بأن اختيار هذا الرمز ليس من الواجب بل يمكن للباحث أن يختار أيّ حرف آخر بدلاً عنه. فتكون المعادلة على هذا النحو:

$$\begin{array}{r} \text{مج ١} - \text{مج ٢} \\ \hline \times 10000 = \text{ك} \rightarrow \\ \text{مج (١)} \end{array}$$

وتكون نتيجة المعادلة بالنسبة للحكم الواردة في نهج البلاغة على النحو التالي:

$$\begin{array}{r} 13381 - 2008 \\ \hline \times 10000 = \text{ك} \rightarrow \\ 2(2008) \\ 11373 \\ \hline \times 10000 = 28/206 \\ 4032064 \end{array}$$

و هذا العدد هو ما وصلنا إليه بإجراء معادلة يول و هو مقدار تكرارية

الأسماء فى النص المدروس و أمّا بالنسبة إلى الحكم المنسوبة فتكون النتيجة على النحو الآتى:

الجدول -١- الحكم المنسوبة

الفئة	عددالكلمات المكونة للفئة	الفئة	عددالكلمات المكونة للفئة
١	٥٩٦	١٢	١
٢	١٧٤	١٣	٥
٣	٦٢	١٤	٣
٤	٤٤	١٥	٣
٥	٣١	١٦	١
٦	٢٢	١٧	١
٧	٥	٢٠	٢
٨	٨	٢١	١
٩	٨	٢٤	١
١٠	٥	٢٨	٢
١١	٦	٤١	١

الجدول ٢ - الحكم المنسوبة

الفرق	مربع الفئة×عددالكلمات س×٢ع	مربع الفئة س٢	الفئة×عدد الكلمات س×ع	عددالكلمات (ع)	الفئة (س)
----	٥٩٦	١	٥٩٦	٥٩٦	١
٣٤٨	٦٩٦	٤	٣٤٨	١٧٤	٢
٣٧٢	٥٥٨	٩	١٨٦	٦٢	٣
٥٢٨	٧٠٤	١٦	١٧٦	٤٤	٤
٦٢٠	٧٧٥	٢٥	١٥٥	٣١	٥
٦٦٠	٧٩٢	٣٦	١٣٢	٢٢	٦
٢١٠	٢٤٥	٤٩	٣٥	٥	٧
٤٤٨	٥١٢	٦٤	٦٤	٨	٨
٥٧٦	٦٤٨	٨١	٧٢	٨	٩
٤٥٠	٥٠٠	١٠٠	٥٠	٥	١٠
٦٦٠	٧٢٦	١٢١	٦٦	٦	١١
١٣٢	١٤٤	١٤٤	١٢	١	١٢
٧٨٠	٨٤٥	١٦٩	٦٥	٥	١٣
٥٤٦	٥٨٨	١٩٦	٤٢	٣	١٤
٦٣٠	٦٧٥	٢٢٥	٤٥	٣	١٥
٢٤٠	٢٥٦	٢٥٦	١٦	١	١٦
٢٧٢	٢٨٩	٢٨٩	١٧	١	١٧
٧٦٠	٨٠٠	٤٠٠	٤٠	٢	٢٠
٤٢٠	٤٤١	٤٤١	٢١	١	٢١
٦٥٠	٦٧٦	٦٧٦	٢٦	١	٢٦
١٥١٢	١٥٦٨	٧٨٤	٥٦	٢	٢٨
١٦٤٠	١٦٨١	١٦٨١	٤١	١	٤١
مج الفروق: ١٢٤٥٤	مج ٢: ١٤٧١٥		مج ١: ٢٢٤١		

يمكننا حساب قيمة (ك) بالنسبة للحكم المنسوبة على النحو التالي:

$$\frac{14715 - 2261}{2(2261)} \times 10000 = ك \rightarrow$$

$$\frac{12454}{5112121} \times 10000 = 24/36$$

بعد الذي قدّمناه من إجراء المراحل السابقة و وصلنا بالأعداد الدالّة على خاصية تكرارية الأسماء نقوم بقياس هذه الأرقام و ندرس ما تدلّ عليها هذه الأعداد.

تحليل النتائج:

بعد البحث و الاستقصاء لمعرفة خاصية تكرارية الأسماء في العيّات المختارة من النصوص تمكنا الإجابة عن السؤالين اللذين طرحناهما في مقدمة المقال. وأمّا بالنسبة إلى كيفية توافق أسلوب النصين المدروسين فنقوم بقياس قيمة (ك) أو خاصية تكرارية الأسماء و هي بالنسبة إلى الحكم الواردة في نهج البلاغة عدد ٢٨/٢٠٦ و بالنسبة إلى الحكم المنسوبة المذكورة في المجلد العشرين من شرح ابن أبي الحديد على نهج البلاغة عدد ٢٤/٣٦. للوصول إلى مدى انحراف الأسلوبين نطرح عدد حكم نهج البلاغة عن الحكم المنسوبة فتكون النتيجة على النحو التالي:

$$28/206 - 24/36 = 3/84$$

ثم لكي نصل إلى النسبة المئوية لإنحراف النص المنسوب عن النص المعياري لا بدّ من إجراء المراحل التالية:

$$\frac{100}{28/206} = \frac{3/54}{28/206} \longrightarrow \frac{3/54}{28/206} \times \frac{206}{206} = \frac{3 \times 206}{28 \times 54} = \frac{618}{1512} = \frac{103}{252} = 41\% \text{ أو } 13/61$$

فهذه هي النسبة المئوية لمدى اختلاف النصين المدروسين. و أمّا بالنسبة إلى دلالة نتائج القياس بين الأسلوبين فنقول إنّ هذا العدد يدلّ على النتائج التالية:

- ١- النتيجة الأولى: ليس بين الأسلوبين توافق تامّ. و هذا الأمر يدلّنا على أنّه لا يمكن القول بالجزم إنّ النصين المدروسين صادران عن مصدر واحد لأنّه كما رأينا بين الأسلوبين يوجد بعض الاختلاف.
- ٢- النتيجة الثانية: ليس بين الأسلوبين تنافر شديد و هذا يدلّنا على أنّه لا يمكن لنا الجزم بعدم صحة نسبة كل الحكم الواردة في شرح ابن أبي الحديد إلى الإمام (ع) لعدم وجود التنافر بين النصين من ناحية الأسلوب.
- ٣- النتيجة الثالثة: و هي بين الأسلوبين تشابه قريب. إنّ النتيجة الثالثة تقول للقارئ أنّه يقوى احتمال صحة هذه النسبة إلى الإمام (ع) و يمكننا أن ندعى صحة نسبة أكثر هذه الحكم إليه من حيث الأسلوب ولكن كما رأينا أنّ هناك اختلاف قليل بين النصين من خلال خاصية تكرارية الأسماء. هذا

الاختلاف يدلنا على أن كل هذه الحكم ليست للإمام (ع) بل هناك مؤلفين مختلفين.

انحراف أسلوب الحكم المنسوبة عن الحكم الواردة في نهج البلاغة يؤيد قول ابن أبي الحديد حيث قال: و نحن الآن ذاكرون ما لم يذكره الرضى مما نسبه قوم إليه فبعضه مشهور عنه و بعضه ليس بتلك الشهرة لكنّه قد روى عنه و عُرِيَ إليه و بعضه من كلام غيره من الحكماء و لكنّه كالنظير لكلامه و المضارع لحكمته... (ابن أبي الحديد، ج ٢٠: ص ٢٥١) وكما مر علينا رأى ابن ابي الحديد إن بعض هذه الحكم تكون للحكماء الآخرين و بما أنّها كانت شبيهةً لكلام الإمام (ع) نسبوها إليه. من جهة أخرى هذا العدد يؤيد أن أكثر ما جمعه ابن أبي الحديد و نسبه إلى أمير المؤمنين (ع) تصحّ نسبته.

للإجابة عن السؤال الأوّل وهو مدى الثقة بهذه الحكم كمصدر من مصادر التشريع أو كمعيار لضبط اللغات و استنباط القواعد النحوية و اللغوية نقول بناءً على نتائج معادلة يول التي تُعتبر من المعايير المنهجية الموضوعية يقوى احتمال صحة نسبة هذه الحكم إلى الإمام على (ع) و لهذا تقوى الثقة بهذه الحكم للأمور المذكورة إلا أن هناك أمر هامّ نسترعى انتباه القارئ إليه و هو جواب السؤال الثانى الذى يسألنا عن مدى الثقة بهذه المعادلة و المعايير وحدها لإصدار الآراء النقدية. نذكر فى الإجابة عن هذا السؤال أن لكلّ منهج من المناهج النقدية محاسن و معاييب. و أهمّ معاييب هذه المعايير هو قطعها الصلة مع روح النص و محتواه. لهذا لا ينبغي أن تكون هذه المعادلة وحدها مناط إصدار هذه الأحكام بل لابدّ من بحوث أخرى تدرس هذا الموضوع معتمدة على المعايير الأخرى مثل: عصمة الإمام (ع) و التواتر فى أسناد هذه

الحكم و معيار الأسلوب من جهات أخرى و... فكلّ ما يمكننا أن ندعيه على أساس هذه الدراسة هو إنّ أسلوب تكرارية أسماء الحكم المنسوبة الواردة في شرح ابن الحديد شبيه بأسلوب الحكم الواردة في نهج البلاغة و هذا التشابه يقوّى احتمال صحة هذه النسبة. فندعو الباحثين إلى إجراء أبحاث أخرى على أساس المعايير الأخرى لذلك لا يزال المجال مفتوحاً أمام الدارسين. ونؤكد هنا على أنه ينبغي أن يُستخدم هذا المنهج كوسيلة للإثبات والاستدلال على موضوعية الناقد كذلك لا بدّ من التعامل مع المناهج الأخرى النقدية التي تكمل نتائج هذه الدراسة.

هناك مسائل أخرى لا بدّ من التنبيه إليها و هي إنّ ما توصلنا إليه من خلال الأعداد و الأرقام يكون نتيجة النصوص المختارة المدروسة و لا ينبغي تعميم هذه النتيجة على كلّ الحكم المنسوبة إلا على سبيل الاحتياط. هذا من جهة و من جهة أخرى نقول إنّه يضعف احتمال تغيير النتيجة كثيراً بعد تغيير العينات المدروسة لأننا حافظنا على أصل عشوائية اختيار العينات و كان حظّ حضور كل قسم من النصوص المدروسة مساوياً و أيضاً إنّ حجم العينات المدروسة كانت على قدر لا يمكن غض الطرف عنه.

الهوامش:

- | | |
|--------------------|--------------------------|
| 1. G. udny uule | 2. Guiraud |
| 3. Gosephine Mills | 4. Frquency distribution |
| 5. Noun | 6. Common Noun |

٧. عبارة أخرى إنّ عدداً واحداً من النص المعيار يعادل ٣/٥٤ %.

منايع و مراجع:

١. نهج البلاغة.
٢. آل كاشف الغطاء، هادي، (١٤١٦هـق)، مدارك نهج البلاغة ودفع الشبهات عنه، بيروت: دار الأندلس.
٣. ابن أبي الحديد، (١٤١٦هـق - ١٩٩٦م)، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار الجيل.
٤. ابن خلّكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، (١٣٦٤هـش)، وفيات الأعيان، ط ٢، قم: منشورات الشريف الرضي.
٥. ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن أبي يعقوب، (١٣٤٨هـق)، الفهرس، القاهرة: المكتبة التجارية.
٦. ابن هشام، عبد الملك، (د.ت)، السيرة النبوية، بيروت: دار المعرفة.
٧. اميدوار، احمد واميدعلى، احمد، (١٤٣٦هـق)، «دراسة أسلوبيّة في صحّة نسبة الديوان المنسوب إلى الإمام علي (ع) على أساس معادلة يول»، مجلة اللغة وآدابها، السنة ١١، العدد ١، صص ٥٩-٨١.
٨. أمين، أحمد، (١٩٦٩م)، فجر الإسلام، ط ١٠، بيروت: دار الكتاب العربي.
٩. الأميني، شيخ عبد الحسين، (١٣٦٥هـ)، الغدير، النجف.
١٠. بدر، أحمد، (١٤٠٦هـق)، «تحقيق النصوص والبليغرافيا النصّية في بحوث علم المكتبات»، مجلة عالم الكتب، مج ٧، العدد ١، ٣٣-٤١.
١١. التبريزي، الخطيب، (٢٠٠٥م)، شرح ديوان أبي تمام، ضبطه راجي الأسمر، بيروت: دار الكتاب العالمي.
١٢. حسن زاده آملی، حسن، (د.ت)، انسان كامل از دیدگاه نهج البلاغة، ناشر: الف.لام.ميم.
١٣. الحسيني، عبد الزهراء، (١٣٩٥هـق)، مصادر نهج البلاغة وأسانيدها، بيروت: مؤسسة أعلمی.

١٤. الخضيرى، صالح بن عبدالله بن عبدالعزيز، (١٩٩٩م)، «توثيق الشعر الجاهلى: دراسة فى معايير الرواة ونظرية الرواية الشفوية لبارى ولورد»، مجلة كلية دار العلوم (جامعة القاهرة)، العدد ٢٧، صص ١٨٩-٢٢٨.
١٥. ديوان إمام على (ع)، (١٣٧٣ هـش)، تأليف قطب الدين أبو الحسن محمد بن الحسين بيهقى نيشابورى كيدرى، تصحيح وترجمة أبو القاسم إمامى، انتشارات اسوه.
١٦. الزركلى، خير الدين، (١٩٩٠م)، الأعلام، ط ٩، بيروت: دار العلم للملايين.
١٧. زيدان، جرجى، (١٩١١م)، تاريخ آداب اللغة العربية، راجعهاو علّق عليها شوقى ضيف، القاهرة: دار الهلال.
١٨. زينى وند، تورج، (١٤٣١هـق)، «فى الدفاع عن نهج البلاغة والرد على شبهات الدكتور شوقى ضيف»، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٧، صص ٩١-١٠٧.
١٩. الزيّات، أحمد حسن، (٢٠٠٥م)، تاريخ الأدب العربى، ط ٩، بيروت: دار النهضة.
٢٠. شريف دارابى شيرازى، عباس، (١٣٧٢ هـش)، تحفة المراد (شرح قصيده مير فندرسكى)، به ضميمه شرح خلخالى وگيلانى، به اهتمام محمد حسين اكبرى ساوى، مقدمه نويس جلال الدين آشتياني، تهران: نشر الزهراء (س).
٢١. الشهرستانى، سيد هبة الدين، (١٣٦٤ هـش)، ما هو نهج البلاغة، ترجمه ميرزاده أهري، مقدمه، تصحيح و تحشية: على دوانى، قم: اسلامى.
٢٢. ضيف، شوقى، (١٩٦٣م)، تاريخ الأدب العربى (العصر الإسلامى)، ط ٧، مصر: دارالمعارف، ط ٧.
٢٣. ضيف، شوقى، (٢٠٠٥م)، الفن و مذاهبه فى النثر العربى، ط ٣، بيروت: دارالمعارف.
٢٤. عبده، محمد، (١٩٩٦)، شرح نهج البلاغة، أشرف على تحقيقه وطبعه عبدالعزيز سيدالأهل، بيروت: دارالأندلس.
٢٥. العقاد، عباس محمود، (د.ت)، عبقرية الإمام على رضى الله عنه.
٢٦. الفاخورى، حنا، (١٣٨٠ هـش)، تاريخ الأدب العربى، ط ٢، طهران: توس.
٢٧. مبارك، زكى، (١٩٣٤م)، النثر الفنى فى القرآن الرابع، ط ٢، مصر، مطبعة السعادة.

٢٨. محمودى، محمد باقر، (تابستان ١٣٧٦ هـ.ش)، «گفتگو با آیت الله محمد باقر محمودى»، مجله علوم قرآن وحديث، شماره ٤، صص ١٤١-١٧٨.
٢٩. مسیح خواه، الهه وصدقی، حامد، (تابستان ١٣٩٢ هـ.ش)، «بررسی صحت انتساب قصیده لامیه العرب به شنفری با تأکید بر روش آماری کیوسام»، فصلنامه لسان مبین، سال چهارم، دوره جدید شماره ١٢، صص ١٩٢-١٦٦.
٣٠. مصلوح، سعد، (١٩٩٣م)، فی النص الأدبی دراسة أسلوبیة إحصائیة، القاهرة: عین للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعیة.
٣١. مهریزی، مهدی، (صیف ١٤٣١ هـ.ق)، «دیوان الإمام علی علیه السلام: دراسة فی حقیقته ووثائقه وشروحه وترجماته»، ترجمة خلف كاظم، مجله میان رشته‌ای: نصوص معاصرة، العدد ١٩، صص ٢٩٤-٢٧٢.
٣٢. نجاشی، أحمد بن علی، (١٤٠٧ هـ.ق)، رجال، قم: مؤسسة النشر الإسلامی.

